

Marie Crawley Ar.

**The International Institute for Peace, Justice and Human Rights (IIPJHR), the  
Global Organization against Racial Discrimination and Segregation) (AARDi)  
and the Scandinavian Institute for Human Rights/HMF**

# **Deal of the Century:**

**A path to peace, or a roadmap to perpetual apartheid?**

**صفقة القرن:**

**طريق إلى السلام أم خريطة طريق للفصل العنصري (الأبارتايد) الدائم؟**

**SIHR Geneva 16 March 2020**

## "طريق السلام ، أو خارطة طريق للفصل العنصري الدائم"

### رد المجتمع المدني

#### ماري كراولي

#### رئيسة تحالف إيرلندا فلسطين

"طريق إلى السلام أم خارطة طريق للفصل العنصري الدائم"؟ لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في نوايا "السلام من أجل الازدهار" - أو ما يسمى خطة ترامب للسلام. فهذه الخطة مؤسسة على انتهاك مباشر ومنتعمد بالفعل لقرارات الأمم المتحدة والقرارات الملزمة للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة. وهي مكتوبة بمعارضة جريئة وصارخة للقانون الدولي. يهدف إلى إقامة "إسرائيل أكبر" بشكل فعال، وتعزيز نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) القائم وإضفاء الطابع الرسمي، من خلال اتفاقية دولية، تقيم نظاما قويا وشاملا للسيطرة على الشعب الفلسطيني، سواء كان داخل الأراضي المحتلة الحالية، داخل دولة إسرائيل، أو جزءا من اللاجئين الفلسطينيين الذين يزيد تعدادهم عن 7 ملايين نسمة.

سوف أركز موضوع مداخلتي اليوم، على خطة ترامب من منظور منظمة مجتمع مدني مؤيدة للحقوق الفلسطينية، تستخدم القانون الدولي كمقدمة ومبادئ توجيهية لجهود المناصرة السياسية في السعي نحو تحقيق هذه الحقوق للشعب الفلسطيني. كذلك سأستعرض الخطوط العامة لمشروع قانون الأراضي المحتلة، وهو تشريع رائد تقدمه في أيرلندا، كمبادرة نتمنى تعميمها في جميع أنحاء العالم.

لكن قبل أن أركز على مشروع قانون الأراضي المحتلة الأيرلندية كمثال على كيفية البدء في استعادة السيطرة على القانون الدولي كمعايير محددة لحل طويل الأمد لفلسطين وإسرائيل، أود أن أوضح نقطتين على وجه التحديد فيما يتعلق بخطة ترامب من منظور المجتمع المدني.

أولاً ، هذه وثيقة خطيرة جدا. لا أقول هذا لأنها تهدد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، لأنه في رأيي، لا ينبغي أن تمنح الجاذبية الكافية أو أي درجة من السلطة، من شأنها أن توفر لها أي تأثير على الدولة الفلسطينية المستقبلية. أقول إنها خطيرة لأنها مكتوبة في تحد تام للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية التي طورتها دول العالم لحماية حقوق المواطنين والدول القومية. إنه أمر خطير، ليس فقط لأنه يعتبر مكافأة على الانتهاكات السابقة للقانون الدولي، ولكنه يشجع على المزيد من الانتهاكات بطرق متعددة. إنه أمر خطير لأنه مكتوب كما لو أن القانون والمؤسسات الدولية هي خيارات "انتقائية" يمكن لأي دولة أن تختار من خلالها تعزيز أجنداتها السياسية أو في الواقع، كما في هذه الحالة، تلك الخاصة بأصدقائها الدوليين.

ثانياً، يجب على الحكومات والمؤسسات التي تتمتع بسلطة المحاسبة في المجتمع الدولي أن تتحمل نسبة كبيرة من اللوم على إنتاج ما يسمى بخطة السلام هذه. لقد خلقوا فراغاً سياسياً. لقد فشلوا في تولي القيادة. سمحوا لدولة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وخرق القانون الدولي على أساس يومي. شهدوا تطور نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) الشامل. سمحوا لنظام عسكري أكثر وحشية وقمعاً أن يطلق العنان على شعب مدني بأكمله. لقد راقبوا إطلاق الرصاص على الأطفال بشكل منهجي واعتقالهم وتجريدهم من كامل حقوقهم. لقد أغمضوا العين بكل بساطة. في فشلهم في التدخل، وفي فشلهم في استخدام الإجراءات العقابية الموجودة تحت تصرفهم (مثل العقوبات الاقتصادية المستخدمة بحرية في حالات أخرى مثل إيران أو روسيا فيما يتعلق بالقرم)، في فشلهم في الدفاع عن القانون الدولي، تواطأوا بشكل أساسي مع إسرائيل وحلفائها في الولايات المتحدة، في السماح بجرائم جسيمة بقيت دون عقاب. لقد تركوا المجال مفتوحاً على نطاق واسع لإنتاج هذه الوثيقة التي تركز بشكل فردي على دولة تمارس السيطرة الكاملة وغير المقيدة على دولة أخرى. البروفيسور مايكل لينك ، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول فلسطين، في آخر تقرير له إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية يجسد هذا بشكل مثالي (وأنا أقتبس): "لم يحدث أي احتلال في العالم الحديث مع تحذيرات كبيرة للمجتمع الدولي، تنبئها بالانتهاكات الجسيمة العديدة للقانون الدولي، والمعرفة الواضحة بنوايا المحتل، المعلومة جيداً لضم وإرساء سيادة دائمة، مع اطلاع واسع النطاق على المعاناة والحرمان من قبل السكان المحميين تحت الاحتلال، ومع ذلك غياب الرغبة في التصرف بناءً على الأدلة الدامغة أمامها لاستخدام الأدوات القانونية والسياسية الملموسة والوافعة تحت تصرفها لإنهاء الظلم 1. `` (نهاية الاقتباس).

### رد الإتحاد الأوروبي

لذا ، كيف نتصدى لخطة ترامب ونؤسس بديلاً بناءً قائماً على الحقوق المتساوية للشعبين في دولة قومية ذات سيادة؟ في نهاية فبراير 2020 (2)، كتب 50 وزير خارجية سابق وقادة من جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي رسالة مفتوحة للتعبير عن تحفظات جادة على الخطة. وأشادوا بالتزام المنسوب السامي للإتحاد الأوروبي جوزيب بوريل المستمر بحل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وفقاً للمعايير الدولية والتزام الإتحاد الأوروبي بأن "**الخطوات الإسرائيلية نحو الضم، إذا تم تنفيذها، لا يمكن أن تمر دون مواجهتها**". وقد ردد العديد من المعلقين المحترمين في المجتمع الدولي هذه المشاعر. وقال أشخاص مثل ألون ليل (السفير الإسرائيلي السابق في جنوب إفريقيا والمدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية) (3): "هذه (الخطة) تنتهك قواعد ومبادئ النظام الدولي، الأمر الذي يشير إلى أن ترامب يعتقد بأنه يستطيع تجاهل القانون الدولي وإضفاء الشرعية على نموذج جديد للفصل العنصري (الأبارتايد) في القرن الحادي والعشرين. يجب أن يقابل هذا العرض المتعطرس للقوة بإجابة واضحة".

ويضيف بعد ذلك:

"لا يجب أن يمنح أحد حتى الموافقة الضمنية على هذا الشكل الجديد من الفصل العنصري (الأبارتايد) والإيديولوجية التي يقوم عليها. إن القيام بذلك لن يخون فقط إرث وفعالية المقاومة الدولية للفصل العنصري في جنوب إفريقيا ولكن أيضًا مصير الملايين من الناس الذين يعيشون في إسرائيل وما يجب أن يكون فلسطين مستقلة حقًا".

هذه تصريحات قوية ومرحب بها للغاية تحمل سلطة الشخصيات المحترمة على المشهد السياسي العالمي. إنها بالطبع مساهمات مهمة وذات أهمية كبيرة. ومع ذلك، كما علمنا التاريخ، فإن الكلمات والخطابات، مهما صيغت ببراعة، لم تحدث فرقًا واحدًا لخطة الضم الكبرى لإسرائيل وإقامة السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية. إنهم لم يمنعوا إنشاء نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) خلسة. والحقيقة هي أننا بحاجة إلى مواقف الحكومات القائمة، وليس الوزراء السابقين، لاتخاذ إجراء نهائي قوي ضمن الآليات المتاحة لنا. من الواضح تمامًا أن إسرائيل لن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي إلا إذا أجبرها المجتمع الدولي على ذلك. أحد هذه الإجراءات، ونقطة البداية فقط، هو قانون الأراضي المحتلة في أيرلندا.

### رد المجتمع المدني: مشروع قانون الأراضي المحتلة في أيرلندا

قبل عشر سنوات، تم تشكيل التحالف الفلسطيني الأيرلندي لحشد الدعم في أيرلندا من أجل حرية وحقوق الشعب الفلسطيني. منذ عام 2009، عملنا من أجل تأمين حظر كامل على استيراد السلع من المستوطنات غير القانونية. وبعد النظر في الخيارات الأخرى واستنفاذها، بدأنا العمل في هذه المرحلة بالذات على مشروع قانون الأراضي المحتلة في عام 2016. مشروع قانون الأراضي المحتلة هذا، في حالة سنه، سيحظر استيراد البضائع من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية إلى أيرلندا.

يستند مشروع القانون إلى القانون الدولي. تحدد المادة 8.2 (ب) "8" من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "نقل دولة الاحتلال، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها" يعتبر جريمة حرب. بعبارة أخرى، عندما تقوم دولة، لا تحتل أرضًا، بإحالة بعض مدنييها إلى تلك المنطقة، فإن هذه العملية تشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي. وبالتالي، تعتبر المستوطنات جريمة حرب، وما يجري هو الإتجار معها علانية بهذه الصفة.

من حيث توافق مشروع القانون مع قانون التجارة في الاتحاد الأوروبي (وهو الاستفسار الأكثر شيوعًا فيما يتعلق بمشروع القانون)، فإن المادة 24 من لائحة الاتحاد الأوروبي 478/2015 بشأن القواعد المشتركة للواردات من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تسمح للدول بحظر استيراد السلع من هذه الدول "على أساس الأخلاق العامة أو السياسة العامة [أو] حماية صحة وحياة البشر".

ينطبق الاستثناء نفسه بموجب المادة 36 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسلع في التداول الحر داخل الاتحاد الأوروبي.

يمكن فرض حظر على استيراد سلع المستوطنات على كل من هذه الأسباب. هناك مجموعة من الآراء القانونية البارزة التي تظهر بشكل لا لبس فيه توافق مشروع قانون الأراضي المحتلة مع قانون الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك ، في رسالة إلى البرلمانين الإيرلنديين صدرت في أكتوبر 2019 ، أشار البروفيسور مايكل لينك إلى ما يلي:

"تمشيا مع المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949، والمواد المتعلقة بمسؤولية الدول لعام 2001 والمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، تتخذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك التدابير المضادة والعقوبات، لضمان احترام إسرائيل، وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة، من التزاماتها بموجب القانون الدولي لإنهاء الاحتلال".

ويلاحظ كذلك ما يلي:

"إن حظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية المنصوص عليه في قانون الأراضي المحتلة هو نوع الإجراء الذي كنت أفكر فيه عند تقديم هذه التوصية. والواقع ، كما يتضح من تقريرتي، أنني أرى أن أعضاء المجتمع الدولي ملزمون بموجب القانون الدولي باعتماد هذه التدابير. هذا الالتزام هو مطلب قانوني، وليس سياسة أو خيار سياسي".

بعبارة أخرى، ليست فقط تدابير مثل قانون الأراضي المحتلة ممكنة بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، بل نحن ملزمون بموجب القانون الدولي بتبني مثل هذه التدابير.

اجتاز مشروع قانون الأراضي المحتلة 8 من أصل 10 مراحل في الهيئة التشريعية الأيرلندية. نحن الآن نخرج من انتخابات عامة والمفاوضات جارية نحو تشكيل حكومة جديدة. وفي إطار هذه العملية، تلتزم 6 من الأحزاب السياسية الرئيسية السبعة بسن قانون الأراضي المحتلة. بشكل ملحوظ، أدرج اثنان من أكبر ثلاثة أحزاب سياسية هذا الالتزام ضمن بيانات ما قبل الانتخابات. كما هو متوقع، تتعرض الأحزاب السياسية لضغوط شديدة من كل من إسرائيل والولايات المتحدة من أجل عدم ترجمة هذا الالتزام في برنامج الحكومة. ومع ذلك، نحن واثقون من أنهم سيتحملون الضغط ونأمل أن يتم سن مشروع القانون في غضون أشهر من تشكيل حكومة جديدة. إذا ومتى حدث ذلك، ستكون أيرلندا أول دولة في العالم تحظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

لكن هذا يجب أن يكون مجرد نقطة البداية. يمهد مشروع القانون الأيرلندي، الذي تمت صياغته على أنه متوافق مع قانون التجارة في الاتحاد الأوروبي، الطريق أمام دول الاتحاد الأوروبي الأخرى لاتباع نفس

النهج وتمير تشريعات مماثلة. إن تبني كتلة حرجة من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى هذا القانون يضمن أن لهذا الإجراء التأثير الاقتصادي والسياسي الضروري لفاعليته. ومع ذلك ، نحن ندرك أنه في سياق نظام الفصل العنصري، والالتزامات النشطة بجرائم الحرب والضم المنهجي لأراضي دولة أخرى، والحرمان من الحقوق لأكثر من 7 ملايين لاجئ، وكلها ارتكبتها دولة إسرائيل بدعم من حليفتها الولايات المتحدة. اعتماد هذا التقنين هو استجابة متواضعة بشكل لا يصدق.

## خلاصة

في الختام، لقد تجاوزنا مرحلة المحنة التي قد نواجهها من خلال وضع تدابير تشريعية موجهة ضد جرائم الحرب الإسرائيلية. يجب أن تكون خطة ترامب "السلام من أجل الإزدهار"، المصممة بلا خجل لتحمل الشعب الفلسطيني على مستقبل في ظل نظام الفصل العنصري بدون سيطرة على مصيره، درساً قاسياً للمجتمع الدولي على تكلفة الجمود، تكلفة السماح لإسرائيل بانتهاك القانون الدولي مع الإفلات من العقاب. في خطة ترامب، شعب واحد فقط سيختبر السلام، وشعب واحد له الحق في الإزدهار والاستمتاع بحقوق الإنسان المدنية والسياسية الكاملة في السيطرة على أرضه وأرض فلسطين. ولا يمكن قبول هذا الظلم. ومن واجبنا، في المجتمع الدولي، أن نبذل كل ما في وسعنا مقاومة صيرورة الخطة، أمراً سياسياً واقعياً. وبوصفنا منظمات المجتمع المدني، علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان تصرف حكوماتنا بما يتماشى مع القانون الدولي.

تتص خطة ترامب على ما يلي:

"إن الهدف المهم من هذه الرؤية هو أن يعامل الجميع دولة إسرائيل على أنها جزء مشروع من المجتمع الدولي".

ونحن نقول على العكس من ذلك: "إن الطريقة الوحيدة التي يجب أن تُعامل بها دولة إسرائيل كدولة مقبولة من المجتمع الدولي، هي أن تلتزم بقواعد وأحكام الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن ضرورة قيام المجتمع الدولي بذلك هي أقوى اليوم منها في أي وقت مضى.

## Notes

1- Prof Michael Lynk, Report to UN General Assembly on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967 (advanced unedited version published on 23<sup>rd</sup> October 2019).

2- Guardian 27th February 2020

3- Foreign Policy. Com – 27th February 2020

4- Letter to Irish Parliamentarians, 29th October 2019.

